الفصل التاسع: جهود الهيئة الدولية في مجال مكافحة الفساد

حيث إن كلًّا من تنظيم الهيئة، والاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد قد أكَّدت مبدأ التعاون الدولي وتبادل المعلومات بشأن مكافحة الفساد، فقد اهتمت الهيئة منذ تأسيسها بالتعاون مع المنظمات وهيئات مكافحة الفساد الدولية، ووقعت بعض الاتفاقيات حول ذلك، وفيما يأتي أبرز تلك الجهود.

التعاون مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية

في ضوء النصوص النظامية؛ مثل الفقرة رقم (٧) من وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي تضمنت تأكيد تعزيز التعاون العربي والإقليمي

والدولي، عن طريق الاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة المستجدات الدولية الحاصلة فيما يتعلق بجرائم الفساد والرشوة، وأساليب التعرف عليها، وسبل محاصرتها، والعمل على تحقيق المزيد من التعاون الفاعل، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات والرأي والخبرات في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والإسلامية والصديقة.

والفقرة رقم (١١) من المادة الثالثة من تنظيم الهيئة التي تقضي بمتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي تكون المملكة طرفًا فيها.

والفقرة رقم (١٩) من المادة ذاتها التي تقضي بتمثيل الهيئة للمملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية، المتعلقة بالشفافية، وحماية النزاهة، ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال.

والفقرة رقم (٢٠) من المادة ذاتها القاضية بتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

بناءً على تلك النصوص و الأحكام كان لابد للهيئة أن تهتم بالشأن الخارجي والعلاقات الدولية في مجال عملها، وتبدأ في

بناء علاقات مع بعض الدول والهيئات والمنظمات الدولية التي ترى فائدة من بناء العلاقات وتبادل المعلومات والزيارات معها، لاسيما مع المنظمات التي ترصد معلومات، أو تُصدر بيانات و تقارير وإحصاءات عن وضع النزاهة والفساد في العالم؛ مثل منظمة الشفافية الدولية (Transparency international)، وبعض المنظمات والجامعات والمراكز العلمية والبحثية التي تستقي منها تلك المنظمة بعض المعلومات عن وضع النزاهة والفساد في الدول، ومثل البنك الدولي الذي يهتم بحالة الفساد والنزاهة في الدول التي تأخذ منه قروضًا تنموية أو مساعدات، اعتمادًا على امتلاكه لمؤسسات تمويل دولية يهمها أن تتأكد من وجود الحد الأدنى من الانضباط، وحسن التصرف في الأموال التي تمنحها أو تقرضها لها، ومثل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد التي توفر تعليمًا تطبيقيًّا وتدريبًا عمليًّا في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وزاد من حرص الهيئة على هذا التوجه ما لاحظته بعد قيامها من تواضع المستويات التي تعطى للمملكة في مؤشر مُدركات الفساد (Corruption Perception Index)، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويًّا، وكذلك فيما يظهر من تقارير ومؤشرات دولية أخرى تعدها بعض المنظمات والصحف والجامعات، خاصة بعد ما تبين للهيئة أن مردَّ ذلك هو نقص البيانات والتقارير والمعلومات التي تنشر دوليًّا، أو تزوَّد بها تلك الجهات عن المملكة، وقد قامت الهيئة بجهود مباشرة في هذا السبيل، تمثل أهمها فيما يأتي:

١. التواصل مع تلك الجهات، والحصول على المعلومات الوافية عنها، وعن التقارير التي تصدرها، وتحديد دور كل جهة، وما تقوم به من جهود، وما تصدره من تقارير في مجال الشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعرُّف منها على ما لديها عن المملكة من معلومات في هذا المجال.

٢. تنظيم زيارات لمسؤولين وخبراء من الهيئة إلى تلك الجهات للتعرُّف على طبيعة مهماتها وأعمالها عن كثب، وتحديد مدى أهميتها في مجال الشفافية ومكافحة الفساد.

٣. تحديد طبيعة التقارير والمعلومات التي تحتاجها عن المملكة؛ لكي تحدِّد الهيئة في ضوء ذلك الوزارات والجهات الحكومية المسؤولة عن توفير تلك المعلومات ونشرها، لفتح قنوات تواصل معها فيما بعد، ومطالبتها بنشر المزيد من المعلومات والتقارير.

٤. دعوة بعض المسؤولين والخبراء في تلك الجهات، إلى زيارة المملكة والتعرف إلى الهيئة ومهماتها، بما في ذلك زيارة بعض الجهات المهمة في المملكة؛ مثل الجامعات والمؤسسات والهيئات ذات الجهود في مجال الشفافية.

٥. دعوة بعض المسؤولين في تلك الجهات لحضور بعض المؤتمرات والندوات التي تنظمها الهيئة في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، وإشراكهم في فعاليات تلك اللقاءات

وحواراتها؛ لينقلوا من خلالها لجهاتهم صورة حقيقية عن الوضع في المملكة في مجال الشفافية ومكافحة الفساد.

ومن الجدير بالذكر أن الهيئة لاحظت أن تلك المنظمات والجهات تستقي جزءًا من معلوماتها عن المملكة من مصادر أخرى داخل المملكة إضافة إلى ما سبق ذكره، ويشمل ذلك سفارات بعض الدول والشركات الأجنبية الكبرى العاملة في المملكة، من واقع ما يدور ويُنشَر في الإعلام المحلي، أو من واقع تعامل الشركات مع الجهات الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع التي تتعاقد عليها، وفي ضوء ذلك تواصلت الهيئة مع بعض الشركات الأجنبية الكبيرة العاملة في المملكة، ودعتها إلى حضور (ورش) عمل وفعاليات تدور حول تقييم مدى وجود الفساد في المشاريع والعقود الحكومية التي تنفِّذها، ومدى وجود العراقيل والعقبات، وأتاحت لممثلين عن تلك الشركات فرصة الحديث والمشاركة بحرية في تلك الفعاليات، واستفادت منهم الهيئة في نقل بعض مما يدور في هذا المجال، والتعرُّف على ملاحظات تلك الشركات حول الشفافية في ترسية الأعمال، ومدى وجود عقبات أو عراقيل تحول دون حصول تلك الشركات على عقود الأعمال بشفافية.

أما بالنسبة إلى السفارات، فقد زار الهيئة بعض سفراء الدول الأوروبية وتعرفوا على طبيعة عمل الهيئة واختصاصاتها، وتبادلت معهم الهيئة المعلومات حول ذلك، وإن لم يفصحوا لها عن أي

هدف آخر وراء الزيارات التي بادروا هم إلى طلبها عن طريق وزارة الخارجية.

وقد لاحظت الهيئة من مجموع تلك اللقاءات والاتصالات أن ما ينشر من معلومات وبيانات وتقارير عن المملكة في مجال الشفافية ومكافحة الفساد يعتريه بعض النقص، وعليه فإن ما يصل إلى المنظمات المعنية بهذه المجالات ناقص أيضًا، وهو ما قد يُعزى إليه تواضع ترتيب المملكة في مؤشرات النزاهة ومكافحة الفساد، وقد بادرت الهيئة إلى التواصل مع الجهات الحكومية المعنية بنشر التقارير والبيانات والإحصاءات المقصودة، موضحة لها أهمية النشر وتزويد تلك المنظمات بما تحتاج إليه من معلومات، وأن حجب المعلومات وعدم النشر يعد مخالفة للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المصادق عليها من قبل المملكة، وقد ساعد ذلك كله على تحسين صورة المملكة ووضعها في مؤشرات الشفافية، كما سيأتي الحديث عنه عند الكلام عن مؤشر مدركات الفساد، وفيما يأتي عرض لأبرز جهود الهيئة مع عدد من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية:

الجهود في محيط مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في مناسبة جمعتني مع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني، طرحت عليه فكرة

بناء نوع من علاقات التعاون بين هيئات وأجهزة مكافحة الفساد في دول المجلس، والأجهزة التي تقوم مقامها بالنسبة إلى الدول التي لم تنشئ أجهزة مستقلة لذلك، واقترحت أن تبادر الهيئة في المملكة إلى الدعوة إلى اجتماع يعقد في مقر مجلس التعاون للبحث والتشاور، فرحَّب بالفكرة وأيَّدها، وقد عرضت الهيئة[1] ذلك لخادم الحرمين الشريفين طالبة الموافقة على قيام الهيئة بالدعوة لعقد لقاء في مقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لرؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد في دول المجلس، للتنسيق والتشاور وتبادل المعلومات، وأن الأمين العام للمجلس يؤيد ذلك.

وقد تلقت الهيئة الموافقة الملكية على ذلك بالأمر رقم (٦٩٠٧) بتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٣هـ الموافق ٢٠١٣/١/٦م، فبادرت إلى التنسيق مع الأمين العام لمجلس التعاون بهذا الشأن، ومن ثمَّ وجهت الهيئة الدعوة إلى رؤساء الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في دول مجلس التعاون، والأجهزة التي تقوم مقامها، واقترحت الموضوعات التي ترى بحثها في الاجتماع، حيث عُقِد الاجتماع في مدينة الرياض في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بتاريخ ١٤٣٤/٥/٤هـ الموافق ٢٠١٣/٣/١٦م، ووجدت الدعوة صدًى وتجاوبًا عبَّر عنه الحضور في أثناء الاجتماع، وعبَّرت عنه طبيعة القرارات الصادرة عن الاجتماع، ومنها:

(١) خطاب رئيس الهيئة رقم ٤٢/٣٩ بتاريخ ١٤٣٤/١/٥هـ الموافق ٢٠١٢/١١/١٩م.

١. دراسة عقد اتفاقية لمكافحة الفساد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نطاق الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي دعت إلى عقد اتفاقيات إقليمية، وقد شُكِّلت لجنة من هيئات مكافحة الفساد في دول المجلس لهذا الغرض.

٢. تنفيذ برامج تدريبية مشتركة بين الهيئات في دول مجلس التعاون لمنتسبي هيئات مكافحة الفساد، لتعزيز قدراتهم على مكافحة الفساد.

٣. تبادل الزيارات بين المسؤولين في هيئات مكافحة الفساد، وتبادل المعلومات بما يعزز أواصر التعاون وتكامل القدرات.

وقد عرضت الأمانة العامة للمجلس تلك القرارات على اجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في دورته رقم (١٢٧) المنعقدة في مدينة جدة بتاريخ ١٤٣٤/٧/٢٣هـ الموافق ٢٠١٣/٦/٢م، حيث وافق على إنشاء لجنة وزارية لرؤساء الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في دول المجلس على غرار اللجان الوزارية الأخرى في مجلس التعاون، تجتمع سنويًّا، وأقيمت على هامش الاجتماع فعاليات وجهود من قبل بعض الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، تضمنت تنظيم برامج تدريبية مشتركة و(ورش) عمل، وتبادل للمعلومات والزيارات بين العاملين في الأجهزة، لمس الجميع فائدتها.

وقد عُقِد الاجتماع الأول لرؤساء الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في مجلس التعاون في دولة الكويت بدعوة من الهيئة العامة لمكافحة

الفساد هناك، بتاريخ ١٦/٤/١٤٣٥هـ الموافق ١٧/٢/٢٠١٤م، الذي صدر عنه مزيد من القرارات في منهج التعاون، وتبادل المنافع بين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مؤسسات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد

تعدُّ مؤسسات المجتمع المدني في أي دولة علامة وعي وتطور اجتماعي، وهي دليل على رغبة من المواطنين في مؤازرة جهود الحكومات، والإسهام معها في بناء مجتمعات واعية مؤمنة برسالتها، وهي ـ أي مؤسسات المجتمع المدني ـ جهود شعبية مستقلة تنبع من المجتمع لمصلحته، ولا سيطرة أو سلطان للجهات الحكومية عليها، بيد أنها في بعض مفاهيمها تساند الجهود الحكومية في مجالها، ولو أردنا التمثيل بالنسبة إلى المجتمع المحلي السعودي، لقلنا إن هناك نواة لوجود مؤسسات مجتمع مدني في مجالات مثل مكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، وحماية المستهلك، ورعاية الفقراء، والأيتام والمعوقين والمرضى، وإن كانت جهود بعضها أحيانًا محدودة، وتخضع في بعض الحالات لتوجهات حكومية نتيجة تلقي مساعدات وإعانات حكومية.

وتبرز الحاجة أكثر إلى قيام مؤسسات مجتمع مدني مستقلة في مجال مكافحة الفساد، إذ هو المجال الذي لايمكن السيطرة عليه عن طريق الجهود الحكومية وحدها، بوصف أن الأفراد في المجتمع يؤثِّرون بصورة رئيسة في مجال الفساد، من ناحيتي الانتشار أو الانحسار، ومن ثم لم تغفل الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ما لمؤسسات المجتمع المدني من دور في مكافحة الفساد، وقد أوردت الإستراتيجية في البند الرابع من الوسائل أحكامًا في هذا الخصوص، مثل:

- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وإشراك هذه المؤسسات في دراسة ظاهرة الفساد، وإبداء ما لديها من مرئيات ومقترحات تمكن من الحد منه، وحث الهيئات المهنية والأكاديمية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين، على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية، وتقديم مقترحاتهم حيال تطويرها وتحديثها.
- حث الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال بأخطار الفساد وأسبابه وآثاره، وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية.

تبع تنظيمُ الهيئة الإستراتيجيةَ في الاهتمام بما لمؤسسات المجتمع المدني من دور في مجال مكافحة الفساد، حيث تضمن التنظيم نصوصًا مثل ما ورد في الفقرة رقم (١٣) من المادة الثالثة من التنظيم التي قضت بالعمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع

المدني على تنمية الشعور بالمواطنة، وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها.

وقضت الفقرة رقم (١٥) من المادة ذاتها بدعم إجراءات البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الجهات المعنية ومراكز البحوث المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في ذلك.

وقضت الفقرة رقم (١٨) من المادة ذاتها بنشر الوعي بمفهوم الفساد، وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة، وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون في هذا الشأن.

أذكر أنه قُدم للهيئة بعد إنشائها أكثر من طلب من عدد من المواطنين للترخيص لهم بإنشاء مؤسسات مجتمع مدني في مجال مكافحة الفساد، لكنها أوضحت لهم أنها ليست الجهة المخوَّلة بالترخيص لقيام تلك المؤسسات؛ لأن تنظيمها لم يتضمن مثل هذه الصلاحية، وسئلت الهيئة حول بعض الطلبات المماثلة التي قدمت لمجلس الوزراء، فأيدت الهيئة مبدأ الموافقة على تلك الطلبات، بوصف أن قيام أي جهود أهلية في مجال مكافحة الفساد يعدُّ دعمًا ومؤازرة لجهود الدولة، ومن ثم جهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في هذا الشأن.

وفي تلك الأثناء كان هناك مشروع نظام يدرسه مجلس الشورى تحت مسمى (نظام جمعيات النفع العام) مقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد طوَّره مجلس الشورى بإدخال بعض النصوص التي تجعله شاملًا لمؤسسات المجتمع المدني على مختلف تخصصاتها، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الشورى قد أنهى دراسة مشروع النظام وأُحيل إلى مجلس الوزراء، ومايزال ــ بحسب ما علمت ــ قيد الدراسة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، وأتمنى أن يصدر لكي يفسح المجال للترخيص بقيام المزيد من مؤسسات المجتمع المدني لأهميتها، وبروز الحاجة إليها، وبخاصة في مجال مكافحة الفساد، بعد أن لمس المجتمع ومن ثم الهيئة الفوائد التي تحققت من خلال قيام بعض المؤسسات؛ مثل (مؤسسة سعفة القدوة الحسنة) التي تختص بجهود نشر وإشاعة الشفافية في قطاع الأعمال (القطاع الخاص)، وباتت من المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، وقد تعاونت معها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في كثير من الفعاليات في المجال ذاته.

وتوجد (جمعية حقوق الإنسان) التي تقوم بجهد ملموس (غير مباشر) في مكافحة الفساد المالي والإداري عن طريق الدفاع عن حقوق المواطن، وتوجد أيضًا جمعيات ومؤسسات نفع عام أخرى تسهم بطرق غير مباشرة في مكافحة الفساد، مثل مؤسسة الملك

خالد الخيرية وغيرها، لكن الوضع بحاجة ماسة إلى تشجيع قيام المزيد من المؤسسات في هذا المجال[١].

منظمة الشفافية الدولية (TI)

Transparency International

(The global coalition against corruption)

منظمة الشفافية الدولية منظمة مجتمع مدني مستقلة غير حكومية، لا تهدف إلى الربح، تهتم بمتابعة مستوى الفساد وممارساته ورصدها ومراقبتها في العالم، وقد أنشئت المنظمة في العام ١٩٩٣م، وتتخذ من مدينة برلين في ألمانيا مقرًّا رئيسًا لها، إلى جانب أنها أنشأت قرابة مئة فرع لها تنتشر في دول العالم، مهمتها رصد المعلومات المتعلقة بالفساد، ومساعدة الدول التي توجد بها، والتي ترغب في تبني وسائل وبرامج لمكافحة الفساد، وتحقيق مزيد من النزاهة والشفافية، وتتواصل هذه الفروع مع هيئات مكافحة الفساد في البلدان الموجودة بها، وتحضر المؤتمرات والندوات التي تعقدها في مجال الشفافية، ومكافحة الفساد، زد على ذلك أن تلك الفروع تُعدُّ بمثابة همزة الوصل مع المنظمة الأم؛ حيث تبعث بتقاريرها إلى المقر الرئيس، وتوصف المنظمة بأنها تقود الحرب

(١) وافق مجلس الوزراء على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بقراره رقم (٦١) بتاريخ ١٤٣٧/٢/١٨هـ الموافق ٢٠١٥/١١/٣٠، وصدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٨) بتاريخ ١٤٣٧/٢/١٩هـ الموافق ٢٠١٥/١٢/١م.

على الفساد، عن طريق محاولة جمع الناس في تجمع دولي يؤمن بالالتزام بالشفافية والتسابق لتحقيق النزاهة، وقد بدأت المنظمة في إصدار تقريرها السنوي المعروف باسم مؤشر مُدركات الفساد (Corruption Perception Index.CPI) منذ العام ١٩٩٥م، وتوصف بأن مهمتها هي قيادة الجهود في العالم ضد الفساد، ومناصرة الضعفاء، والفقراء، بيد أنها ليست معنية بتتبع قضايا فساد معينة أو التحقيق فيها، أو مع الأفراد الذين يرتكبونها، وتتلخص مهمتها في العمل على تطوير وسائل لمكافحة الفساد والدعوة إلى تبنيها، ومن ثم فإن المنظمة تتبنى سياسة محايدة، إلا أنها تتآلف مع منظمات المجتمع المدني، ومراكز البحوث المستقلة، وتتعاون معها في سبيل الحد من الفساد، ومحاربته، والرفع من مستوى الوعي والإدراك بخطورة الفساد على برامج التنمية، وتهتم بوضع ذلك على أولويات أجندة الدول.

تتعاون المنظمة بوجه خاص مع المؤسسات العالمية التي تقدم برامج مساعدات وقروض تنموية للدول، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ومصارف (بنوك) وصناديق التنمية الاقتصادية، على التأكد من تحقيق المساعدات والقروض لأهدافها، وتقليل احتمالات تسرب شيء منها إلى غير مصارفه وأهدافه.

ومن الأدوار التي أدَّتها المنظمة في مجال مكافحة الفساد، دورها في الإسهام في إنشاء وإخراج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الفساد، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد الرشوة. (OECD)

تهتم الدول كثيرًا بمؤشر مُدركات الفساد الذي تصدره المنظمة، وتقيس فيه درجة النزاهة في كل دولة مشمولة به، والتغيرات التي تحدث في ذلك بين سنة وأخرى، حيث تشير المنظمة إلى أنه من الصعب قياس مستوى الفساد بدقة في أي دولة؛ لأنه يتعلق بأنشطة غير مشروعة تتم بطرق سرية بالغة الإخفاء، ومن هنا يطلق على المؤشر تعبير (مُدركات) أي انطباعات، غير أنه يبنى على عمليات رصد، ونتائج أسئلة واستطلاعات ومسوحات تُجريها مؤسسات ومراكز مستقلة ومحايدة غالبًا لصالح المنظمة، وسوف يأتي الكلام حول مؤشر مدركات الفساد في الجزء الخاص بذلك من هذا المؤلف.

منذ أن أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهي تتواصل مع المنظمة، ومع المؤسسات والمراكز التي تستعين بها، للتعرُّف على التقارير والمعلومات المتوافرة لديها عن المملكة، وما تحتاجه منها للعمل على توفيره لها، سعيًا من الهيئة لأن يكون تقييمها في مؤشر مدركات الفساد واقعيًّا.

وقد زار بعض المسؤولين والخبراء في الهيئة المنظمةَ والمؤسسات والمراكز التي تستعين بها؛ بهدف تقوية الصلة بها، والاستفادة من جهودها ونصائحها في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وعندما عقدت الهيئة مؤتمرها الدولي السنوي لمكافحة الفساد

بتاريخ ١٤٣٦/٥/٢٤هـ الموافق ٢٠١٥/٣/١٥م، دعت إليه مسؤولين من المنظمة، وشارك في إحدى جلساته نائب المدير الإداري في المنظمة.

الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)[١]

تعدُّ الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (International Anti Corraption Academi) منظمة دولية غير ربحية، تبرعت جمهورية النمسا بتوفير مقرها الواقع بالقرب من مدينة (فيينا) في ضاحية (لاكسنبرج)، وقد أُنشئت في العام ٢٠١٠م، أما غرضها الأساسي فهو الترويج لمبادئ النزاهة والعدل، وسيادة القانون، والدفاع عنها عن طريق توفير التدريب المتخصص، والدراسات المنهجية الأكاديمية المتخصصة في مجال النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، مع التركيز على إعداد وتهيئة أشخاص ذوي مهارات متميزة لديهم القدرة على استنباط مواطن الفساد، والتعرف إلى مرتكبيه، والتحقيق معهم ومقاضاتهم، ذلك أنه سيكون ضمن منهجها الدراسي موضوعات متعددة إلى جانب ما ذُكر؛ لجعل الدارسين أكثر قدرة على تتبع مساعدات التنمية، والتأكد من أوجه

(١) سبق أن كتبت مقالًا بتاريخ ١٤٣١/٢/٢٤هـ الموافق ٢٠١٠/٢/٩م في صحيفة الاقتصادية بعنوان الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)، وضمنت هذا المقال كتابي في الشأن العام، وأشرت في المقال إلى أهمية تأثير هذه الأكاديمية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، واقترحت إلحاق موظفين من الجهات الرقابية والتحقيقية بهذه الأكاديمية.

صرفها، وإنشاء الوكالات المستقلة لمكافحة الفساد وإدارتها، وتتبع الأصول المالية واستردادها.

تستقبل الأكاديمية المرشحين لدوراتها التدريبية وبرامجها ودراساتها الأكاديمية من جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص التي لديها الرغبة في تأهيل منتسبيها في هذا المجال، غير أنها تضع معايير لابد من انطباقها عليهم قبل قبولهم فيها.

تتلخص أهداف الأكاديمية الأساسية فيما يأتي:

١. إضفاء الطابع المهني على العمل في مجال مكافحة الفساد، وتبادل الممارسات في هذا المجال.
٢. تحسين أداء وفاعلية الأشخاص الذين ينصب عملهم على منع الفساد وفضحه ومقاضاة مرتكبيه.
٣. إجراء البحوث المتخصصة بالتنسيق مع الهيئات الدولية الأخرى ذات الاهتمام بشأن الإستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد.

أما أعمالها فتتلخص فيما يأتي:

١. تقديم التدريب الفاعل، على أساس التشارك في مجال مكافحة الفساد، والتحقيق فيه، ومقاضاة مرتكبيه، والبتِّ في قضاياه.
٢. تصميم تدريبات تحقيقية متخصصة لكل بلد على حدة.

٣. دعم التقارب بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة الفساد.

٤. تقديم التدريب العملي للتعامل مع حالات من واقع الحياة.

٥. مراقبة مصداقية العناصر الأساسية جميعها في مكافحة الفساد؛ مثل الشرطة والقضاة، والمدَّعين العامين والمشرِّعين، والهيئات والأكاديميات والقطاع الخاص.

٦. تعزيز البحوث وتحسين طرق التفكير والمنهجيات الجديدة.

٧. إنشاء شبكة من المهنيين المتفقين في الآراء.

ومن الجدير بالذكر أن المملكة وافقت على اتفاقية إنشاء الأكاديمية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥) بتاريخ ١٤٣٤/٤/٢٢هـ الموافق ٢٠١٣/٣/٥م، وصدر المرسوم الملكي رقم (م/٢١) بتاريخ ١٤٣٤/٤/٢٨هـ الموافق ٢٠١٣/٣/١١م، بالمصادقة على ذلك، وتم إيداع صك المصادقة لدى الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية بجمهورية النمسا، وزار مقرها بعض المسؤولين من الهيئة، وتعرفوا على إمكاناتها والفرص التدريبية والدراسية المتوافرة، واستفادت الهيئة منها.

مؤشر مُدركات الفساد (CPI)

Corruption Perception Index

هو مؤشر أو تقرير سنوي تصدره وتنشره منظمة الشفافية الدولية (Transparency international)

(The global coalition against corrupton) في نهاية كل سنة منذ العام (١٩٩٥م)، حول وضع النزاهة والفساد في دول العالم، وهي المنظمة التي تأسست في ألمانيا (برلين) في العام (١٩٩٣م) بوصفها منظمة مستقلة غير ربحية كما جرى إيضاحه سلفًا، وتعرف نفسها بأنها منظمة مجتمع مدني تقود الحرب على الفساد، تجمع الناس في تجمُّع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمِّر للفساد حول العالم.

أما مهمتها فهي ابتكار تغيير نحو عالم من دون فساد، وتعتمد في إعداد مؤشرها على كم هائل من المعلومات والتقارير عن وضع الدول في مجال النزاهة والفساد، تستقيها إما مباشرة بوساطة فروعها المنتشرة في العالم، أو عن طريق المنظمات والمؤسسات والشركات التي تستعين بها، ومن اسم المؤشر (مُدركات) يستشف بأنه تقرير مبني على معلومات تجمع، وأسئلة تطرح للخروج بمدركات أو انطباعات نتيجة لذلك، ومن ثم فقد لا يعبر ذلك عن الواقع مئة في المئة، لكنه قريب من الحقيقة إلى حد كبير، ورغم ذلك يبقى هو المؤشر الوحيد الذي يستقطب اهتمام العالم الذي تصدره جهة محايدة مستقلة لا تخضع في إرادتها لكائن من كان، عن مستوى النزاهة والفساد في العالم.

يعطي المؤشر نسبة من (١٠٠) لكل دولة، بحيث إن أفضلها في مستوى النزاهة يأخذ النسبة الأعلى، وأسوأها يأخذ النسبة الأقل

من مئة، وذلك لقياس مستوى الفساد والنزاهة في أي دولة مشمولة بالمؤشر.

ويوجد مقياس آخر وهو ترتيب الدول في المؤشر تُرتَّب الدول بموجبه على هذا الأساس، فالدولة التي تحصل على النسبة الأعلى تصبح هي الدولة الأولى في الترتيب (رقم ١) في العالم في تحقيق الشفافية، والدولة الأقل نسبة في تحقيق الشفافية تكون هي الدولة الأقل في الترتيب في المؤشر؛ فعلى سبيل المثال ترتيب الدولة التي حصلت على النسبة الأعلى في الشفافية عام (٢٠١٤م)وهي الدنمارك هو (١)، وهكذا تُرتَّب الدول في المؤشر.

يلاحظ من آخر مؤشر صدر عام (٢٠١٤م) الذي ضم (١٧٤) دولة أن أكثر من ثلثي دول العالم لم تحقق نسبة (٥٠٪) في النزاهة (الشفافية)؛ لأن (٢٠٪) من عدد الدول فقط حصلت على معدل (٧٥٪) فأكثر، بينما كانت معدلات أكثر من ثلثي الدول التي يشملها المؤشر (١٧٤دولة) أقل من (٥٠٪)، وهذا يعني أن الفساد مازال متغلغلًا في معظم دول العالم، رغم جهود المنظمات والمؤسسات الدولية التي تكافح من أجل تحقيق الشفافية.

يعتقد المؤلف أنه ما لم يتخطَّ نصف عدد الدول حاجز أل (٥٠٪) في مؤشر مُدركات الفساد، تبقى جهود المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، قاصرة عن بلوغ أهدافها، وذات تأثير محدود، ولا بدَّ في نظري من دراسة هذه الظاهرة دراسة

دقيقة على مستوى العالم، واستنفار الجهود وشحذ الهمم، ونشر تقارير عدا تقرير منظمة الشفافية، تتبناها الأمم المتحدة وتناقشها في جمعياتها ومجالسها، وتعقد لها مؤتمرات عالمية توضع خلالها الدول الأكثر فسادًا على المحك، ولابد من اتخاذ إجراءات تجبر الدول على تحجيم الفساد وكبح انتشاره.

ولابد أيضًا من قيام الأمم المتحدة بمراجعة مدى التزام الدول بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وتطبيق الأساليب والإجراءات كلها التي نصت عليها من قبل سائر الدول التي وقعت عليها، ومتابعة ذلك متابعة دقيقة، ولابد من قيام مؤسسات الإقراض في الدول، بما فيها البنك الدولي ومؤسسات التمويل، والبنك الإسلامي للتنمية، وسائر الدول التي تقدم قروضًا ومساعدات مالية أو عينية، بمراجعة مدى اطمئنانها على أن الفساد لا ينال أو يؤثر في ما تقدمه، وحبذا لو ربط تقديم تلك القروض والمساعدات بتحقيق نسبة مثل (٥٠٪)، أو أكثر من معدل الشفافية في المؤشر الذي يلزم تحقيقه بوصفه حدًّا أدنى لتحظى الدولة المعنية بما تطلبه من قروض ومساعدات.

ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد دولة خالية من الفساد، بما فيها الدولة أو الدول التي تتصدر مؤشر مدركات الفساد، وبوصفه دليلًا على ذلك فإن أكثر الدول نزاهة في العالم وهي الدنمارك في مؤشر عام ٢٠١٤م لم تحقق سوى (٩٢٪) من الشفافية الكاملة،

وأقل الدول نزاهة في المؤشر ذاته كانتا كوريا الشمالية والصومال؛ حيث لم تحقق كل منهما سوى معدل (٨٪) من الشفافية.

سوف أدوِّن مقترحاتي ـ فيما يلي ـ لتطوير مؤشر مُدركات الفساد، ومؤازرة جهود منظمة الشفافية الدولية التي لا تمتلك الوسائل الملزمة للدول بتحسين وضع النزاهة فيها مثل غيرها.

مقترحات لتطوير مؤشر مُدركات الفساد

إن وضع منظمة الشفافية الدولية (international Transparency) كما ذكرنا، هو منظمة مجتمع مدني دولي مستقلة لا تخضع لأي سلطة، تراقب وضع النزاهة والفساد في الدول، وتجمع المعلومات وتحللها، وتنشر تقريرًا سنويًّا مستقلًّا حول ذلك، لكنها بوضعها القانوني لا تملك سلطة اللوم أو العقاب، ومن ثم يبقى معدل تحسن وضع الشفافية ومكافحة الفساد في العالم ضعيفًا.

ورغم أنه يوجد للمنظمة فروع ومكاتب في دول كثيرة، فإن مهمتها تتركز على جمع المعلومات وإمداد المنظمة بها، وأحيانًا يقوم بعض المسؤولين بها بزيارات لبعض الدول لاستقاء مزيد من المعلومات، أو إذا طلبت منها دولة ما ذلك، وفي نظري أنه سيكون من المفيد جدًّا لحثِّ الدول على بذل المزيد من الجهد لتحسين وضعها في ميزان الشفافية، دراسة المقترحات الآتية والأخذ بها:

١. قيام علاقة وثيقة بين منظمة الشفافية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومؤسسات الإقراض الأخرى تؤدي إلى مناقشة نتائج مؤشر مُدركات الفساد في اجتماعات تنظم لهذا الغرض، تحضرها الدول ذات المعدلات المنخفضة؛ للاستماع من كل دولة عن رؤيتها وموقفها من وضع الفساد لديها، وما ستتخذه من خطوات وإجراءات لتحسين ذلك، ثم إصدار قرارات تلزم الدول التي تعاني الفساد بتحسين إجراءات مكافحة الفساد لديها، ومتابعة ذلك عن طريق الزيارات والتقارير التي يُطلب من الدول إعدادها.

٢. متابعة الدول التي لم توقع على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وحثها على التوقيع عليها والالتزام بنصوصها، وبيان المنافع التي ستعود عليها من ذلك، عن طريق زيارات تنظمها الأمم المتحدة لتلك الدول من قبل الخبراء.

٣. متابعة الدول الموقعة على الاتفاقية التي لم تلتزم بتنفيذ بنود الاتفاقية أو بعضها ومطالبتها بالالتزام بذلك، وفرض عقوبات عليها إذا لم تلتزم؛ وذلك لأنني لاحظت من متابعتي للاتفاقية أنه رغم المدة الطويلة التي مضت على اعتمادها من الأمم المتحدة، والمصادقة عليها من معظم الدول، أن الالتزام ببنودها ما يزال دون المستوى المطلوب من قبل بعض الدول.

٤. أن تكثف منظمة الشفافية الدولية من زياراتها للدول التي ما يزال مستواها متدنيًا في ميزان الشفافية، بعد نشر مؤشر

المنظمة السنوي، وتناقش مع تلك الدول سبل تحسين وضعها، وتساعدها على التعرُّف على الأساليب التي تؤدي إلى ذلك، وأن تواصل ذلك عن طريق زيارات من قبل خبرائها على مدار العام لتلك الدول.

٥. أن تحضر المنظمة وتكثف حضورها في المؤتمرات السنوية والدورية التي تعقدها هيئات مكافحة الفساد في الدول، وتطرح للنقاش مؤشر مُدركات الفساد، وعدم تحقيق بعض الدول الحد الأدنى فيه من معيار النزاهة والشفافية، لكي يصدر المؤتمر قراراته أو توصياته بشأن ذلك.

أعتقد أن تبني هذه المقترحات بجدية، سيؤدي إلى تحسن مؤشرات كثير من الدول في تقرير مُدركات الفساد، وسوف يجعلها تدرك أن الأمر ليس خيارًا بل التزامًا.

ومؤشر مدركات الفساد هو المؤشر الوحيد الذي تصدره سنويًّا منظمة الشفافية الدولية، وكما ألمحنا سابقًا فهو مؤشر (مُدركات) وليس إحصائيًّا، ورغم ذلك فهو دقيق إلى حد كبير وتحسب له الدول حسابًا، وتتسابق للحصول على تصنيفات أفضل فيه، لكن كثيرًا من الدول لا تحرص على تحسين وضعها من الداخل في مجال الشفافية، ولا تعطي الأمر الجدية المطلوبة، وخصوصًا أنه ليس هناك عقوبات تنتظر تلك الدول.

تحسن ترتيب المملكة في مؤشر مدركات الفساد

قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بجهود واضحة وعملية في سبيل تحسين وضع المملكة في مؤشر مدركات الفساد، وذلك عن طريق توفير المزيد من المعلومات والتقارير ونشرها، والتواصل مع منظمة الشفافية الدولية وغيرها، مثل البنك الدولي، والمنظمات والمراكز، والجامعات التي تستعين بها المنظمة في إعداد مؤشرها السنوي، والقيام بزيارات لها من قبل بعض المسؤولين في الهيئة، ودعوة مسؤوليها لحضور بعض المؤتمرات والندوات و(ورش) العمل التي تقيمها الهيئة والمشاركة فيها، وقد أدى ذلك كله، إلى جانب قيام الهيئة بتزويد بعض المنظمات بالتقارير والمعلومات الحقيقية عن المملكة، بالإضافة إلى مشاركة الهيئة في المؤتمرات الدولية التي تعنى بالشفافية ومكافحة الفساد، إلى تحسن وضع المملكة في مؤشر مدركات الفساد، والبيان التالي يوضح التحسن الحاصل خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الهيئة:

العام	النسبة من (١٠٠)	الترتيب عالميًّا	الترتيب عربيًّا
٢٠١١	٤٤	٥٧	٧
٢٠١٢	٤٤	٦٦	٥
٢٠١٣	٤٦	٦٣	٥
٢٠١٤	٤٩	٥٥	٣ مكرر

وهكذا تحسن وضع المملكة في ميزان الشفافية ومكافحة الفساد في الأعوام من ٢٠١١م إلى ٢٠١٤ م بدرجة واضحة، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا توفيق الله عزَّ وجلَّ، ثم العزم والإرادة الجادة لدى القيادة السياسية لهذه البلاد التي وفرت للهيئة كلَّ سبل الدعم والمساندة، فأثمرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الهيئة في هذا السبيل، رغم تضاؤل حجم النشر وتدني المعلومات لدى المنظمات الدولية التي كان يجب على الجهات الحكومية ــ كل فيما يخصه ــ نشرها.

وأملي هو أن تواصل الهيئة جهودها في متابعة الجهات الحكومية، وحثها على نشر المعلومات والتقارير والإحصاءات التي يجب نشرها استجابة لنصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

ويوجد فيما يأتي جدول يوضح نتائج الدول العربية كلها في مؤشر مدركات الفساد للعامين ٢٠١٣م و٢٠١٤م، بما فيها المملكة لكي تسهل المقارنة بينها.

نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤م

(صفر) تشير إلى فاسد جدًّا، و(مئة ١٠٠) تشير إلى نظيف جدًّا.

ترتيب الدول العربية	٢٠١٣ م			التغير بالدرجة	٢٠١٤ م		
	الترتيب دوليًّا	الترتيب عربيًّا	من ١٠٠ نقطة		الترتيب دوليًّا	الترتيب عربيًّا	من ١٠٠ نقطة
الإمارات	٢٦	١	٦٩	▲	٢٥	١	٧٠
قطر	٢٨	٢	٦٨	▲	٢٦	٢	٦٩
السعودية	٦٣	٥	٤٦	▲	٥٥	٣	٤٩
البحرين	٥٧	٣	٤٨	▲	٥٥	٣	٤٩
الأردن	٦٦	٦	٤٥	▲	٥٥	٣	٤٩
عمان	٦١	٤	٤٧	▼	٦٤	٦	٤٥
الكويت	٦٩	٧	٤٣	▲	٦٧	٧	٤٤
تونس	٧٧	٨	٤١	▼	٧٩	٨	٤٠
المغرب	٩١	٩	٣٧	▲	٨٠	٩	٣٩
مصر	١١٤	١٢	٣٢	▲	٩٤	١٠	٣٧
الجزائر	٩٤	١٠	٣٦	▼	١٠٠	١١	٣٦
جيبوتي	٩٤	١٠	٣٦	▼	١٠٧	١٢	٣٤
موريتانيا	١١٩	١٣	٣٠	▼	١٢٤	١٣	٣٠
لبنان	١٢٧	١٤	٢٨	▼	١٣٦	١٤	٢٧
سوريا	١٦٨	١٦	١٧	▲	١٥٩	١٥	٢٠
اليمن	١٦٧	١٥	١٨	▲	١٦١	١٦	١٩
ليبيا	١٧٢	١٨	١٥	▲	١٦٦	١٧	١٨
العراق	١٧١	١٧	١٦	=	١٧٠	١٨	١٦
السودان	١٧٤	١٩	١١	=	١٧٣	١٩	١١
الصومال	١٧٥	٢٠	٨	▼	١٧٤	٢٠	٨

الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

United Nations Convention Against Corruption

أعلنت الدول الأطراف في الاتفاقية عن قلقها الشديد من خطورة الفساد على استقرار المجتمعات وأمنها، وعلى القيم الأخلاقية والعدالة، وما يسلبه الفساد من مقادير هائلة من موارد الدول، وتؤمن الدول الأطراف بأن منع الفساد مسؤولية تقع على عاتق الدول جميعها، وأنه يجب عليها أن تتعاون معًا بدعم أفراد وجماعات خارج القطاع العام ومشاركتهم، كالمجتمع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني، وتهدف الاتفاقية إلى ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته بصورة أكثر كفاءة ونجاعة، وترويج ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة والمساءلة، والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية.

أما المسؤوليات المترتبة على الدول الأطراف نتيجة توقيعها على الاتفاقية فهي كثيرة، يأتي في أولويتها الأمور الآتية:

١. وضع سياسات فاعلة منسقة وتنفيذها وترسيخها لمكافحة الفساد، وتعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادئ سيادة القانون، وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

٢. تكفل كل دولة طرف وجود هيئة أو هيئات بحسب الاقتضاء، تعمل على ترسيخ النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين.

٣. مكافحة إعطاء الرشوة وأخذها من جانب الموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

٤. منع ومكافحة اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بأي شكل.

٥. تجريم المتاجرة بالنفوذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك الإثراء غير المشروع.

٦. تجريم إعاقة سير العدالة.

٧. توفير حماية فاعلة للمبلِّغين والشهود والخبراء.

٨. تكفل كل دولة طرف وجود آليات قانونية لتذليل العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق قوانين السرية المصرفية.

٩. تتعاون الدول الأطراف فيما بينها في المسائل الجنائية في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد، وتتعاون الدول الأطراف في المسائل القانونية المتبادلة، وطلب المساعدة القانونية في ذلك.

١٠. على الدول الأطراف أن تمد بعضها بأكبر قدر من العون والمساعدة في مجال استرداد الموجودات.

١١. تستحدث كل دولة طرف أو تطوِّر برامج تدريب خاصة لموظفيها المسؤولين عن منع الفساد ومكافحته.

١٢. تقدم الدول الأطراف إلى بعضها أكبر قدر ممكن من المساعدة التقنية، وخصوصًا لصالح البلدان النامية.

١٣. ينشأ بمقتضى الاتفاقية مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية؛ من أجل تشجيع تنفيذها واستعراض الجهود المبذولة في ذلك، وإصدار قراراته حولها، ويتولى الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة إلى عقد المؤتمر الأول، وتوفير خدمات الأمانة المناسبة للمؤتمر.

١٤. تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير بما فيها التدابير التشريعية والإدارية؛ لضمان تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية.

١٥. يفتح باب التوقيع على الاتفاقية أمام الدول جميعها من ٩ـ١١ ديسمبر ٢٠٠٣م في ميريدا – المكسيك، ثم في مقر الأمم المتحدة حتى ٩ ديسمبر ٢٠٠٥م، ويفتح أيضًا باب التوقيع عليها أمام منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية.

١٦. تخضع الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الإقرار، وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ويسمي الأمين العام للأمم المتحدة وديعًا لهذه الاتفاقية، ويفتح باب الانضمام إلى الاتفاقية أمام أي دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي.

١٧. يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام.

ومن المعلوم أن المملكة كانت من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية؛ حيث تم ذلك في العام ٢٠٠٤م، وقد بلغ عدد الدول التي انضمت إلى هذه الاتفاقية حتى مطلع عام ٢٠١٥م (١٧٤) دولة، وهذا العدد يشمل معظم دول العالم، إلا أنه يلفت النظر أن هناك دولتين من أهم الدول لم تصادقا على الاتفاقية إلى وقت قريب، وهما : ألمانيا واليابان، إلا أن ألمانيا قد صادقت مؤخرًا، وبقيت اليابان.

يلاحظ أن مصادقة المملكة على الاتفاقية وإيداع صك المصادقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة قد تأخرت؛ وذلك بسبب الرغبة في مراجعة ما تمليه الاتفاقية من التزامات، وتوفير المناخ الملائم للبدء في تنفيذها، ومن ذلك مراجعة بعض الأنظمة واللوائح والإجراءات بهدف تطويرها، وإصدار أنظمة جديدة، ومن ثم اتخاذ ماتتطلبه المصادقة من إجراءات.

وبعدما أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وبدأت في متابعة موضوع المصادقة على الاتفاقية، وجدت أنه كانت هناك لجنة ذات مستوى عالٍ مشكَّلة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

ـرحمه الله ـ بمشاركة عدد من الجهات الحكومية، وذلك لدراسة الاتفاقية وإنهاء ما يتعلق بالمصادقة عليها.

كانت اجتماعات اللجنة متوقفة، ما دعاني إلى زيارة سموه حيث عرضت أهمية إنهاء موضوع المصادقة، بخاصة بعد أن أنشأت المملكة الهيئةَ الوطنية لمكافحة الفساد، بوصفها واحدة من أهم الالتزامات التي ترتبها الاتفاقية، فوجه سموه المسؤولين في وزارة الداخلية بصورة فورية ـ في أثناء الزيارة ـ بسرعة دعوة اللجنة للانعقاد، وإعداد محضرها حول ذلك، والذي تضمن التوصية بالمصادقة على الاتفاقية، وقد وافقت المملكة عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٢) بتاريخ ١٤٣٤/٣/٢هـ الموافق ٢٠١٣/١/١٤م، وتمت المصادقة على ذلك بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) بتاريخ ١٤٣٤/٣/١١هـ الموافق ٢٠١٣/١/٢٣م، وأُودع صك المصادقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وقد رحبت منظمة الشفافية الدولية بتصديق المملكة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وعدَّتها رئيسةُ المنظمة (هيوغت لابيل) خطوةً مهمةً للغاية في تعهد المملكة بتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد ضمن الإطار العالمي، وأكدت أنه يجب على المجتمع المدني السعودي والحكومات والشركاء الدوليين التعاون مع المملكة في تطبيق تدابير فاعلة لمكافحة وباء الفساد محليًّا.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

بتاريخ ١٤٣٢/٦/٢٠هـ الموافق ٢٠١٠/١٢/٢٦م اعتمدت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي أُنشئت بناءً على نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، تحت مظلة الجامعة العربية، وبحسب ما جاء في مقدمتها، فإن «الدول العربية مقتنعة بالحاجة الشديدة إلى الاتفاقية، إيمانًا منها بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال، وذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية، والحياة السياسية، والنواحي الاقتصادية والاجتماعية، وأن التصدي للفساد لا يقتصر عبؤه على الجهات الرسمية للدولة، وإنما يشمل الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني».

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وكشفه بصوره كلها وسائر الجرائم المتصلة به، وملاحقة مرتكبيها، وتعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد، ومكافحته وكشفه، واسترداد الموجودات، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، وسيادة القانون، وتشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفاعلة في منع الفساد ومكافحته:

ومن أهم ما اشتملت عليه الاتفاقية من التزامات ما يأتي:

١. تجريم الأفعال الآتية:

- الرشوة في الوظائف العمومية.
- الرشوة في شركات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام.

- الرشوة في القطاع الخاص.
- المتاجرة بالنفوذ.
- إساءة استغلال الوظائف العمومية.
- الثراء غير المشروع.
- غسل العائدات الإجرامية.
- إخفاء العائدات الإجرامية.
- إعاقة سير العدالة.
- اختلاس الممتلكات العامة.
- اختلاس ممتلكات الشركات العامة

٢. وضع سياسات فاعلة وترسيخها وتنفيذها للوقاية من الفساد ومكافحته.

٣. اعتماد نظم تعزيز الشفافية وترسيخها وتدعيمها، ومنع تضارب المصالح سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

٤. تكفل الدول العربية وجود هيئة أو هيئات بحسب الاقتضاء تتولى مكافحة الفساد.

ومن الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية قد وافقت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٢) بتاريخ ١٤٣٣/٦/٢هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٢٤م، وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٦) بتاريخ ١٤٣٣/٦/٣هـ ٢٥الموافق /٢٠١٢/٤م.

المنظمة العربية لمكافحة الفساد

المنظمة العربية لمكافحة الفساد كما تعرِّف نفسها: مؤسسة مستقلة لا تسعى إلى الربح، هدفها تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي، تسعى من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة والوسائل لمكافحة الفساد ثقافةً وممارسةً، وتعميم الوعي بآثاره المدمرة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تأسست في العام ٢٠٠٥م على إثر مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ ١٤٢٥/٨/٦هـ الموافق ٢٠٠٤/٩/٢٠ م، وسُجِّلت في المملكة المتحدة، ومقرها مدينة بيروت عاصمة لبنان التي وفرت للمنظمة الحصانة اللازمة لممارسة عملها. ومن أهم أهدافها ما يأتي:

١. إحداث الوعي وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام.
٢. كشف التأثير السيئ للفساد في الوئام والتماسك الاجتماعي وفي عملية التنمية المستدامة، والأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني، والثروة القومية.
٣. توجيه اهتمام المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية النشاط المعادي للفساد، وأهمية كشف مواقع الفساد وفضحها، والإصرار على إصلاح الأوضاع.
٤. تشجيع ثقافة وممارسات الشفافية والتداول الحر للرأي والمعلومات، وإرساء قواعد بناء الحكم الصالح عن طريق تعزيز الديمقراطية والرقابة والمحاسبة، والتي بدورها تؤسس لمنع الفساد.

٥. رصد القصور الهيكلي وتشخيصه في نظم المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية وفي شركات القطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسساتهما.

وقد ذكرت المنظمة أنها تنتهج من أجل تنفيذ أهدافها سبلًا ووسائل عدة، منها جمع المعلومات المتعلقة بالفساد في الحياة العامة ودراستها ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية حولها، وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاضرات، ونشر نتائج ذلك، وزيارة الدول العربية والتداول مع الأجهزة والمؤسسات الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني فيها بما يؤدي إلى التعريف بأهمية التضافر لمكافحة الفساد، والتواصل مع المؤسسات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد، والتنسيق معها في تعزيز النشاط الدولي المتعلق بمكافحة الفساد، وأشارت إلى أنها تنظر إلى الفساد في الوطن العربي بوصفه مرضًا لا يفتك بالتركيب الأخلاقي والقيمي للمجتمع العربي فحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى تهديد النمو الاقتصادي وحركة التنمية والبناء، وفي سبيل مكافحتها للفساد تسعى المنظمة لتحرير قطاعات النشاط الاقتصادي، العامة منها والخاصة، من السلوكيات المرتبطة بالفساد، والمعيقة لنمو الديمقراطية وحرية الرأي وتبادل الأفكار وتوسيع نشرها، وتسعى المنظمة أيضًا إلى تشجيع الحكم الصالح الذي يؤدي بدوره إلى إزالة معالم الفساد.

تعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات غير المشروطة من الأفراد و المنظمات.